مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الصعوبات التي تحد من إمكانية إعادة تقييم الأصول الثابتة دراسة ميدانية في الشركات المساهمة السورية
اسم الكاتب: د. إبراهيم العليص، نهى غانم عبود
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4353
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 11:20 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (34) العدد (3) 2012
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (34) No. (3) 2012

الصعوبات التي تحد من إمكانية إعادة تقييم الأصول الثابتة
دراسة ميدانية في الشركات المساهمة السورية

الدكتور إبراهيم العليص*
نهى غانم عبود**

(تاريخ الإيداع 15 / 3 / 2012. قُبِل للنشر في 28 / 6 / 2012)

□ ملخّص □

يتناول البحث الصعوبات التي تحد من إمكانية إعادة تقييم الأصول الثابتة في الشركات المساهمة السورية، ولتحقيق أهداف البحث قامت الباحثة باستخدام قائمة استقصاء تمّ توزيعها على عدد من المدراء الماليين ومراجعي الحسابات في الشركات المساهمة السورية، وكان من أهم نتائج البحث:

-إن الطريقة الأفضل والمتبعة في تقييم الأصول الثابتة في الشركات المساهمة السورية المدروسة هي طريقة التكلفة.

- هناك مجموعة من الصعوبات التي تحد من إمكانية إعادة تقييم الأصول الثابتة في الشركات المساهمة السورية أهمها: صعوبة توفير سوق منتظمة للأصول الثابتة بسبب عدم وجود أرقام قياسية متخصصة، وضعف التقدم التكنولوجي السريع في الآلات والمعدات، ارتفاع تكلفة إعادة تقييم الأصول الثابتة، عدم وجود مقيمين مهنيين ومحترفين، ضعف برامج التعليم المحاسبي في التعريف بمتطلّبات المحاسبي الدولي رقم (16)، صعوبة فهم متطلبات المعيار المحاسبي الدولي وتفسيره رقم (16)، إضافةً إلى قلة المعايير والضوابط التي تحكم عملية إعادة التقييم.

كلمات مفتاحية : إعادة تقييم الأصول الثابتة، القيمة العادلة، التكلفة، المعيار المحاسبي الدولي رقم (16)، الشركات المساهمة السورية.

*مدرّس- قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.
**طالبة دراسات عليا (ماجستير)- قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (34) العدد (3) 2012
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (34) No. (3) 2012

Difficulties that Limit the Possibility of Re-evaluating Fixed Assets
A Field Study in the Syrian Joint Stock Companies

Dr. Ibrahim Alalis*
NohaGhanemAbboud**

(Received 15 / 3 / 2012. Accepted 28 / 6 / 2012)

□ ABSTRACT □

This research deals with the difficulties that limit the possibility of revaluating fixed assets in the Syrian joint stock companies. To achieve the objectives of the research, the researcher have designed a questionnaire and asked a number of financial managers and auditors in the Syrian joint stock companies to fill it out. The most important results of the research are:

- The best way used in the evaluation of fixed assets in the studied Syrian contributing companies is the cost method.

- There is a range of difficulties that limit the possibility of applying the method of revaluation of fixed assets in the Syrian joint stock companies including: the difficulty of providing a regular market for fixed assets is due to the lack of specialized records, the weakness of rapid technological advances in machinery and equipment, the high cost of re-evaluation of fixed assets, the lack of professionals, the weakness of educational accounting programs that define the requirements of international Accounting Standard No. (16), the difficulty of understanding and interpretation of the requirements of international Accounting Standard No. (16), in addition to a lack of standards and regulations that govern the process of re-evaluation.

Keywords: re-evaluation of fixed assets, fair value, cost, IAS (16), joint stock companies in Syria.

* **Assistant professor, Department of Accounting, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria**
** **Postgraduate Student, Department of Accounting, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria**

مقدمة:

تعمل هيئة معايير المحاسبة الدولية "International Accounting Standards Board (IASB)" وهيئة معايير المحاسبة المالية "Financial Accounting Standards Board (FASB)" معاً على مشروعات تفحص جدوى الاعتراف بكل الالتزامات والأصول عند القيمة العادلة في القوائم المالية.[1]

تؤيد هيئة معايير المحاسبة الدولية استخدام طريقة محاسبة القيمة العادلة، إذ تعدُّ القيمة العادلة هي قاعدة القياس الأكثر ملاءمة، فقط إذا أمكن تحديد القيمة العادلة للأصل أو الالتزام بموثوقية كافية تبرّر استخدامها كقاعدة أساسية لقياس الأصل أو الالتزام.

وتشكّل الأصول الثابتة هدفاً للتقييم على أنها المكون الرئيسي لمعظم الميزانيات العمومية للشركات وأكثر أهمية لتشغيل الشركة.[2] لكن تعدّ عملية إعادة تقييم الأصول الثابتة من أكثر القضايا الجدلية التي تواجه الهيئات الواضعة للمعايير، إذ من الواضح أن هناك اختلافاً بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة للأصل، فينبغي على إدارة الشركة إجراء تعديل ملائم لتقليل عدم تماثل المعلومات حتى إذا أدى ذلك إلى زيادة القيمة الدفترية للأصل محل الاهتمام.[3] ولقد قامت هيئة معايير المحاسبة الدولية (IASB) بتأسيس مجموعة عمل لاقتراح نموذج من أجل إعادة تقييم الأصول الثابتة كالمباني، والآلات، والتجهيزات باستخدام محاسبة القيمة العادلة.[4] فتسمح طريقة إعادة تقييم الأصول الثابتة للشركات أن أن تقدر التغيرات في القيمة العادلة للأصول عند تحديد مبالغها المحمّلة في القوائم المالية وبذلك تظهر مركزها المالي الاقتصادي الحقيقي للمستثمرين.

مشكلة البحث:

إنّ تقييم الأصول الثابتة الملموسة كان محور اهتمام مستخدمي القوائم المالية لأنّه يشير إلى الموارد المادية المتوفرة للشركة وقد يعطي إشارة للتدفقات النقدية المستقبلية أيضاً. لكن، وجدت عدة مشاكل تتعلق باختيار طريقة التقييم الملائمة لهذه الأصول؛ إذ يوجد عدة طرق بديلة لتقييمها. ووفقاً لأحكام المادة رقم (65) من المرسوم التشريعي رقم (55) لعام (2006) المتضمن "قانون سوق الأوراق المالية السورية"، فإنّه تُعتمد معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وتلتزم بالتالي جميع الجهات الخاضعة لإشراف الهيئة لإعداد بياناتها وقوائمها المالية وفقاً للمعايير المذكورة؛ إذ تعمل هيئة معايير المحاسبة الدولية منذ إنشائها عام (1973) على إعداد وتطوير المعايير المحاسبية الدولية. وكان المعيار المحاسبي الدولي رقم (16) "المباني والآلات والتجهيزات" أحد المعايير التي أصدرتها عام (1988).

يهدف المعيار رقم (16) إلى وصف المعالجة المحاسبية الخاصة بالأصول الثابتة؛ أي المباني والآلات والتجهيزات[5]، إذ يسمح بالاختيار بين طريقة التكلفة وبين طريقة القيمة العادلة، وذلك بعد الاعتراف المبدئي به على أساس التكلفة. إلّا أنّ طريقة إعادة التقييم قد أثارت الكثير من الجدل حول ملاءمة القيمة، إذ يوجد مؤيدون ومعارضون لاستخدام هذه الطريقة في تقييم الأصل الثابت.

بناءً على ما سبق، إنّ هناك منافع من استخدام إعادة التقييم في تقييم الأصل الثابت. إلّا أنّ استخدام هذه الطريقة لم يلق الانتشار والاهتمام الكافي في جميع الدول بما فيها الدول المتقدمة. لذلك تتمثل مشكلة البحث في الصعوبات التي تحدّ من إمكانية تطبيق إعادة التقييم في الشركات المساهمة السورية.

أهمية البحث وأهدافه:

تنبع أهمية البحث من كونه يتناول الصعوبات التي تحد من إمكانية التطبيق في البيئة السورية لأول مرة، وذلك باستقصاء آراء ووجهات نظر المدراء الماليين ومراجعي الحسابات في الشركات المساهمة في سورية وهذا ممّا قد يشكّل دليلاً جديداً على مدى الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) التي تركز في معظمها على تطبيق محاسبة القيمة العادلة. إضافةً إلى أنّ معظم الدراسات السابقة ركّزت على استخدام محاسبة القيمة العادلة للأصول غير الثابتة فقط، ولم تتناول موضوع الأصول الثابتة سواء أكان ذلك في سورية أو في بعض الدول في منطقة الشرق الأوسط.

كما يهدف هذا البحث إلى:

- تحديد الطريقة المتّبعة في تقييم الأصول الثابتة في الشركات المساهمة السورية.
- التعرف على الصعوبات التي تحدّ من إمكانية إعادة التقييم للأصول الثابتة في الشركات المساهمة السورية.

أسئلة البحث:

- ماهي الطريقة المتّبعة في تقييم الأصول الثابتة في الشركات المساهمة السورية؟
- ماهي الصعوبات التي تحدّ من إمكانية إعادة التقييم للأصول الثابتة في الشركات المساهمة السورية؟

فرضيات البحث:

- تعتمد الشركات المساهمة السورية في تقييم الأصول الثابتة على طريقة التكلفة.
- تعاني الشركات المساهمة السورية من صعوبات تحد من إمكانية إعادة التقييم للأصول الثابتة.

منهجية البحث:

لتحقيق أهداف البحث اعتمدت الباحثة على أسلوب المسح Survey Study باستخدام قائمة استقصاء تمّ توزيعها على عدد من المدراء الماليين ومراجعي الحسابات في الشركات المساهمة السورية. إذ يُستخدم أسلوب المسح عادةً من أجل تجميع منظم لكميات كبيرة من المعلومات التي يمكن فيما بعد تحليلها وتفسيرها ومن ثم الخروج بالنتائج المناسبة.اشتملت قائمة الاستقصاء على معلومات عامة ومحورين أساسيين، تضمنت المعلومات العامة المتغيرات التالية: المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة في العمل الحالي، طبيعة نشاط الشركة، عمر الشركة.أما المحوران الأساسيان في القائمة فشملا:

- الطريقة المتبعة في تقييم الأصول الثابتة.
- الصعوبات التي تحد من إمكانية إعادة تقييم الأصول الثابتة.

وقد تم إخضاع قائمة الاستقصاء لاختبار الموثوقية من الناحية العلمية والإحصائية للتأكد من مدى صلاحيتها، فقد عرضت على مجموعة من الأكاديميين لأخذ ملاحظتهم، وقد أجريت التعديلات اللازمة، كما تمّ اختبار ثبات أداة البحث باستخدام طريقة إعادة الاختبار، وذلك باحتساب معامل ارتباط بيرسون الذي بلغ 83%، مما يدل على أن أداة البحث ذات ثبات جيد.

مجتمع وعينة البحث:

يتألف مجتمع البحث من المدراء الماليين في الشركات المساهمة في سورية الخاضعة لإشراف الهيئة العامة للأوراق والأسواق المالية والبالغ عددها /53/ شركة، إذ تمّ استثناء ثماني شركات لها أوضاع خاصة ومتوقفة، إضافةً إلى شركات حديثة التأسيس لم تبدأ بعد بتقديم إفصاحاتها. كما يتألف مجتمع البحث من /24/ مراجع حسابات تمّ تخصيصهم من الهيئة العامة للأوراق والأسواق المالية إلى الشركات المساهمة.

وبناءً على ذلك بلغ حجم مجتمع البحث من المدراء الماليين ومراجعي الحسابات /69/ توزعوا بين /45/ مدير مالي و/24/ مراجع حسابات بعد استثناء الشركات التي لها أوضاع خاصة.

ولتحديد حجم العينة تمّ اعتماد قانون العينة الإحصائية الآتي:

$$n = \frac{P(1-P)}{\frac{P(1-P)}{N} + \frac{E^2}{S.D^2}}$$

حيث : n : حجم عينة البحث.

N : حجم مجتمع البحث.

P : قيمة احتمالية تتراوح قيمتها بين الصفر والواحد $P = 0.5$

E : نسبة الخطأ المسموح فيه وهو غالباً يساوي $E = 0.05$

$S.D$: الدرجة المعيارية وتساوي /1.96/ عند معامل ثقة : $S.D = 95\%$

وبلغ مجموع أفراد العينة من المدراء الماليين ومراجعي الحسابات في الشركات المساهمة:

$$n = \frac{0.5(1-0.5)}{\frac{0.5(1-0.5)}{69} + \frac{(0.05)^2}{(1.96)^2}} = 58$$

وللحصول على تمثيل مناسب للعينة من المدراء الماليين ومراجعي الحسابات، تمّ تحديد العدد المناسب بالاستناد إلى حجم المجتمع والعينة كما يلي:

- **عدد المدراء الماليين:**

$$n = \frac{45}{69} \times 58 = 38$$

- **عدد مراجعي الحسابات:**

$$n = \frac{24}{69} \times 58 = 20$$

الأساليب الإحصائية:

تمّ تفريغ إجابات أفراد عينة الدراسة على الحاسب الآلي وفق مقياس ليكرت الخماسي: موافق إلى حد قليل جداً (1) درجة، موافق إلى حد قليل (2) درجة، موافق إلى حد متوسط (3) درجات، موافق إلى حد كبير (4) درجات، موافق إلى حد كبير جداً (5) درجات.كما استخدمت الباحثة اختبار /t/ لعينة واحدة One- Sample T. Test علماً أن قيمة متوسط المقياس المستخدم تساوي /3/، واعتمدت مستوى معنوية 0.05 لقبول أو رفض الفرضيات، وهو من المستويات المعنوية المتفق عليها في اختبار الفرضيات.

أما معيار الحكم على متوسط الاستجابات وفقاً لمقياس ليكرت:

المعيار = درجة الاستجابة العليا – درجة الاستجابة الدنيا/عدد فئات الاستجابة

المعيار = 5 – 1 /5 = 0.8وبناءً عليه تكون الدرجات على النحو التالي:

المجال	درجة الموافقة
1 – 1.8	موافق إلى حد قليل جداً
1.81 – 2.60	موافق إلى حد قليل
2.61 – 3.40	موافق إلى حد متوسط
3.41 – 4.20	موافق إلى حد كبير
4.21 – 5	موافق إلى حد كبير جداً

الدراسات السابقة:

– دراسة Jaggi&Tsui (2002) بعنوان: "حافز الإدارة والتقييم السوقي: إعادة تقييم الأصل الثابت".

فحصت هذه الدراسة الحافز المتوفر لدى مديري مجموعة من الشركات في هونغ كونغ لإعادة التقييم المتصاعد للأصول الثابتة. وأظهرت النتائج أن إعادة التقييم المتصاعد يرتبط بشكل إيجابي مع الأداء التشغيلي المستقبلي للشركة، وأن هذا الحافز هو الحافز الرئيسي للمدراء لإعادة التقييم المتصاعد للأصل الثابت من أجل الإشارة إلى القيمة العادلة للأصول لمستخدمي القوائم المالية. وأن الحافز الآخر لإعادة التقييم المتصاعد هو تحسين قدرة الشركة على الاقتراض، إضافةً إلى ذلك أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية مهمة بين إعادة التقييم المتصاعد وسعر السهم والعوائد.[6]

– دراسة Wang (2006) بعنوان: "إعادة التقييم المتصاعد للأصول الثابتة".

عالجت هذه الدراسة قضية جودة معايير المحاسبة الدولية بواسطة اختبار تجريبي لجودة الأصول الثابتة المسجلة وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (16) "المباني والآلات والتجهيزات". لقد تم اختيار هذا المعيار لسببين رئيسيين، هما: الأول لكون الأصول الثابتة هي المكون الرئيسي للميزانيات العمومية للشركات، والثاني هو الخلافات الهامة الموجودة والمتعلقة بإعادة التقييم المتصاعد خاصةً. تألفت عينة الدراسة من 113 شركة تمثل 8 دول (هونغ كونغ واليابان والسويد وسويسرا وكندا وفنلندا وفرنسا وألمانيا)، حيث تعد القوائم المالية لكل شركة من الشركات المدروسة باستخدام معايير المحاسبة الدولية.

يوجد مقيدان لهذه الدراسة، هما: الأول قلة توفر البيانات، إذ شملت الدراسة 113 شركة فقط كما ذكرنا أعلاه، أما المقيد الثاني هو في تمثيل العينة، التي لم تتضمّن أي شركة من الدول النامية.

تستخدم هذه الدراسة نموذجاً مقطعياً لتقييم حقوق الملكية، حيث يتم مقارنة القيمة السوقية المقدّرة للأصول الثابتة مع قيمتها الدفترية. فإذا كانت القيمة السوقية للأصل الثابت قريبة من قيمته الدفترية، يشير إلى أن الأصل الثابت المسجّل يعكس قيمته الاقتصادية وهذا دليل إيجابي لاستخدام معايير المحاسبة الدولية. من ناحية أخرى، إذا كانت القيمة السوقية المقدّرة للأصل الثابت أقل من قيمته الدفترية، يشير إلى أن الأصل الثابت المسجّل مبالغ فيه وهذا دليل سلبي ضد استخدام معايير المحاسبة الدولية.

توصّلت الدراسة إلى أن الأصول الثابتة المسجّلة من قبل شركات العينة تعكس قيمتها الاقتصادية، وهذا الدليل يتوافق مع وجهة النظر بأن المعيار المحاسبي الدولي رقم (16) "المباني والآلات والتجهيزات" على جودة عالية ويمكن أن يُفسّر بدقة ويُطبّق على الأقل من قبل شركات العينة، ولديه مضامين سياسية مباشرة تبرّر القبول الواسع للقوائم المالية المعدّة وفق معايير المحاسبة الدولية من قبل العديد من أسواق الأسهم.[7]

– دراسة Zhai (2007) بعنوان: "إعادة تقييم الأصل والأداء التشغيلي المستقبلي للشركة"

هدفت الدراسة إلى فحص ما إذا كانت إعادة تقييم الأصل ترتبط مع التغير في الدخل التشغيلي والتغير في التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة في نيوزيلندا. لاختبار ما إذا كانت إعادة تقييم الأصل ترتبط مع الأداء المستقبلي، تم التحقق من العلاقة بين إعادة التقييم المتصاعد للأصل من قبل الشركات النيوزيلندية منذ عام 2002 وحتى عام 2005 وبين التغيرات في الدخل التشغيلي والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. العينة هي جميع الشركات التجارية والصناعية المدرجة في سوق أسهم نيوزيلندا متضمنة الشركات التي تطبق إعادة تقييم الأصل وتلك التي لا تطبق إعادة تقييم الأصل.

يوجد مقيدان لهذه الدراسة، هما: الأول قلة توفر البيانات (البيانات متاحة فقط لبضع سنوات) الأمر الذي يمنع من تصميم اختبارات أفضل تتعلق بتأثيرات أداء معين على أصول معينة، أما المقيد الثاني قد يوجد خطر من أجل تعميم النتائج حيث العينة صغيرة (فقط 12,03% من شركات نيوزيلندا تطبق إعادة التقييم المتصاعد للأصل الثابت). اختبرت الدراسة تجريبياً الفروض التالية:

– ترتبط إعادة تقييم الأصل مع التغير في الدخل التشغيلي للشركة.

– ترتبط إعادة تقييم الأصل مع التغير في التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة.

كما اختبرت الدراسة العلاقة بين إعادة تقييم الأصل وسعر السهم والعوائد. وتوصلت إلى أن إعادة التقييم المتصاعد للأصل من قبل الشركات النيوزيلندية ترتبط مع الأداء التشغيلي المستقبلي للشركة، لكن إحصائياً العلاقة غير هامة. كما توصلت إلى أن إعادة التقييم المتصاعد للأصل ترتبط مع سعر السهم والعوائد، على الرغم من أن العلاقة إحصائياً غير مهمة.[8]

– دراسة صيام وسريع (2007)بعنوان: "مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بتطبيق قواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة".

هدفت الدراسة إلى قياس مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بتطبيق قواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة. وتحديد ما إذا كان التزام الشركات بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر يرتبط بالمتغيرات التالية (صافي الأصول الثابتة وصافي المبيعات السنوية للشركة، المؤهل العلمي وعدد سنوات الخبرة للقائمين على العمل المحاسبي في هذه الشركات)، اضافة إلى التعرف على الصعوبات التي تحد من الالتزام بتطبيق قواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر.

تكونت عينة الدراسة من 27 شركة. وقام الباحثان بتصميم استبانة، تمّ توزيعها على المديرين الماليين ونوابهم ورؤساء الأقسام المحاسبية لهذه الشركات. توصلت الدراسة إلى ما يلي:

– هناك التزام من قبل الشركات الصناعية المساهمة العامة بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة.

– عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر وصافي أصولها الثابتة، وصافي مبيعاتها السنوية، وعدد سنوات الخبرة والمؤهل العلمي للقائمين على العمل المحاسبي.

– هناك بعض الصعوبات التي تواجهها الشركات الصناعية المساهمة العامة وتحد من تطبيقها لقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر، من أهمها: عدم إشارة مدققي الحسابات في تقاريرهم لمدى التزام الشركات بمتطلبات المعيار، وضعف برامج التعليم المحاسبي في التعريف بمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية.[9]

– **دراسة Sliogeriene (2008)** بعنوان: " **تقييم المباني في المشروعات: القيمة العادلة وقضايا مؤيدة**".

تضمنت الدراسة وصفاً مختصراً للطرق الحالية لتقييم الأصول (مثل،طريقة القيمة المقارنة، وطريقة الدخل التشغيلي، وطريقة قيمة الإرجاع) في حكومة ليتوانيا وإمكانية تطبيقها في تقييم أصول الشركة مع هدف تعزيز معايير المحاسبة الدولية، وتحليل مشاكل معينة تتعلق بتطبيق مثل هذه الطرق في عملية تقييم الأصل إضافةً إلى إمكانية استخدام النتائج في الممارسة المحاسبية وفي وضع سياسات إدارة أصول الشركة طويلة الأجل. في بداية عام 2005، بدأت المشروعات الكبيرة في ليتوانيا بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، وأحد متطلبات هذه المعايير هو تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الأصول الثابتة.

اتبعت هذه الدراسة منهج دراسة الحالة بالتطبيق على شركة قطاع الطاقة في ليتوانيا، إذ تتمثل أنشطتها الرئيسية في إنتاج الطاقة الكهربائية وتصديرها وأنشطة أخرى. لقد تمّ تقييم الأصول وتلخيص قيمها وفقاً لمجموعات الأصول ذات العلاقة، وتمت المقارنة بين نتائج تقييم الأصول والقيم المسجّلة في السجلات المحاسبية للشركة. وتم التوصل إلى ما يلي:

– إجمالي الأصول للشركة وفق البيانات المحاسبية الحالية بعد إعادة تقييم الأصول هي أقل بأربع مرات من قيمة الإرجاع لنفس الأصول.

– القيمة التشغيلية للأصول هي تقريباً أقل بمرتين من القيمة العادلة لنفس الأصول.[10]

ركزت معظم الدراسات السابقة على دراسة إعادة تقييم الأصل الثابت وتأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على قيمة أصول الشركة، ودراسة العلاقة بين إعادة تقييم الأصول الثابتة ومجموعة من العوامل التي من المحتمل أن تؤثر على إعادة تقييمها. كما اختبرت العلاقة بين إعادة تقييم الأصول الثابتة والحافز الرئيسي للمدراء لإعادة التقييم وهو الأداء التشغيلي المستقبلي للشركة. إلا أن معظم هذه الدراسات تراعي ظروف وبيئة ومصالح شركات بلدان العالم المتقدم والتي تختلف في كثير من الجوانب الاقتصادية عن ظروف وبيئة ومصالح شركات بلدان العالم الثالث عامةً. بينما تركز الدراسة الحالية على تحديد الطريقة المتبعة في تقييم الأصول الثابتة، والصعوبات التي تحد من إمكانية إعادة تقييم الأصول الثابتة.

ملابسات إعادة التقييم للأصول الثابتة:

يقصد بإعادة تقييم الأصل الثابت تعديل قيمته الدفترية لكي تقترب من القيمة العادلة أو الجارية، ويترتب على إعادة التقييم أن تصبح قيمة الأصل بعد إعادة تقييمه أكبر (أقل) من قيمته الدفترية قبل إعادة تقييمه. [11]

تناولت الفقرات من /31-35/ من المعيار المحاسبي الدولي رقم /36/ اعتبارات إعادة التقييم. وتتمثل القيمة العادلة للأصول عادة بقيمتها السوقية وفقاً لاستخداماتها الحالية والقائمة على افتراض مسبق بأن استخدامها سيستمر في نفس الوحدة الاقتصادية أو في وحدة اقتصادية أخرى مماثلة في النشاط، وعادة ما يتم تحديد هذه القيمة من قبل خبراء تقييم مؤهلين، وعندما لا تتوافر قيمة سوقية للأصل الثابت فيتم تقييمها بقيمتها الاستبدالية بعد الإهلاك، كما يتوقع تكرار عملية إعادة التقييم كلما دعت الحاجة إلى ذلك ولكن لا تلزم إعادة التقييم سنوياً وإنما يكفي إعادة التقييم مرة كل ثلاث أو خمس سنوات.[12]

وفيما يتعلق بالأصول الخاضعة للإهلاك والمعاد تقييمها فيتوجب في تاريخ إعادة التقييم إما تعديل الإهلاك المتراكم بما يتناسب مع التغيرات الحاصلة في إجمالي القيمة الدفترية للأصل على نحوٍ تصبح القيمة الدفترية بعد إعادة التقييم مساوية لمبلغ إعادة التقييم، وغالباً ما تستخدم هذه الطريقة عندما يتم إعادة تقييم أحد الأصول بتطبيق مؤشر قياسي مرتبط بالتكلفة الاستبدالية للأصل بعد الإهلاك. أو إلغائه عن طريق إقفال رصيده في إجمالي القيمة الدفترية للأصل ومن ثم تعديل القيمة الصافية للأصل للوصول به إلى مبلغ إعادة التقييم. ويستخدم هذا الأسلوب على سبيل المثال بالنسبة للمباني المعاد تقييمها بقيمتها السوقية. أما فيما يتعلق بالأصول غير القابلة للإهلاك مثل الأراضي فإن إعادة تقييمها بالزيادة لن يترتب عليه زيادة في الأرباح نظراً لاحتفاظ الوحدة الاقتصادية بالأصل.[13]

إعادة تقييم الأصول الثابتة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية:

نص المعيار المحاسبي رقم (16) المعدل عام 1992 – الممتلكات والمنشآت والمعدات- على منهجين بديلين لتقييم الأصول الثابتة هما:[14]

– المنهج الأول: المعالجة القياسية التاريخية: إذ يسجل الأصل الثابت بتكلفة استحواذه أو إنشائه مخصوماً منها مجمع الإهلاك وأية خسائر متراكمة ناتجة عن الانخفاض في القيمة الدفترية.

– المنهج الثاني: المعالجة البديلة المسموح بها (إعادة التقييم): يسمح بتسجيل الأصول الثابتة على أساس قيمة إعادة التقييم التي تعكس القيمة العادلة للأصل من تاريخ إعادة التقييم مطروحاً منها مجمع الإهلاك اللاحق لهذا التاريخ وأية خسائر متراكمة لاحقة في انخفاض القيمة. وقد سمح المعيار الدولي رقم /16/ بإعادة تقييم الأصول الثابتة الملموسة ولكنه يفترض بالنسبة للأصول المعاد تقييمها ما يلي:

– يجب إعادة تقييم الأصول الثابتة باستمرار وبصفة دورية بحيث لا تختلف القيمة الدفترية اختلافاً جوهرياً عن القيمة العادلة عند تاريخ إعداد القوائم المالية.

– يجب تقييم جميع بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات في آن واحد وذلك تجنباً لممارسة إعادة التقييم الانتقائي للأصول وإظهارها في البيانات المالية في صورة مزيج من التكاليف والقيم المحددة في تواريخ مختلفة، ومع هذا يمكن تقييم الأصول على دفعات شريطة الانتهاء من إعادة تقييم الأصول خلال فترة زمنية قصيرة ومع مراعاة المحافظة عند تحديد تلك القيم.

– إذا تم إعادة تقييم أصل ثابت بالزيادة تعالج لأنها دائنة في حساب إعادة التقييم (أي احتياطي إعادة التقييم) أما إذا كانت هذه عملية عكسية لعملية تقييم سابقة بالنقص سبق معالجتها لكونه مصروفاً في قائمة الدخل ففي هذه الحالة يتم معالجة هذه الزيادة كإيرادات بقائمة الدخل.

– عند تحقق فائض إعادة التقييم يتم تحويله مباشرة إلى حساب الأرباح المحتجزة. ويتحقق هذا الفائض عند استبعاد الأصول أو التخلص منها. كما يمكن أن يتحقق جزء من فائض إعادة التقييم خلال فترة استخدام الأصل، وعندها يمثل الجزء المحقق من هذا الفائض الفرق بين قيمة الإهلاك المحسوبة على أساس إعادة التقييم والتكلفة التاريخية للأصل.

إعادة التقييم الدوري للأصول الثابتة:

نصّ المعيار المحاسبي الدولي رقم (16) في المعالجة المحاسبية البديلة المسموح بها على أنّه: "يجب أن تظهر المباني والآلات والتجهيزات– وذلك بعد الاعتراف المبدئي بها كأصل– بقيمة إعادة التقييم؛ والتي تتمثّل في القيمة العادلة في تاريخ إعادة التقييم مطروحاً منها الاهتلاك المتراكم اللاحق وأية خسائر متراكمة في انخفاض القيمة لاحقاً". ولقد تمّ تعريف القيمة العادلة وفقاً لهذا المعيار، بأنّها "القيمة التي على أساسها يمكن مبادلة الأصل بين أطراف يتوافر لها المعرفة والرغبة، والتكافؤ في إتمام المبادلة"؛ أي إنّ مفهوم القيمة العادلة يقوم على محورين أساسيين، هما:[11]

المحور الأول: الأطراف الداخلة في الصفقة، ويفترض توافر ما يلي:

– أن تتم الصفقة بين أطراف غير ذوي علاقة؛ بمعنى أن تتم الصفقة بين طرفين مستقلين، وكل منهما يسعى للتفاوض على أحسن شروط يمكن الحصول عليها.

– أن تتم الصفقة بين أطراف راغبة في عقد الصفقة ومطّلعة على الحقائق الأساسية ذات الصلة، ولا توجد معلومات هامة لدى طرف دون الآخر، وهو ما يطلق عليه عدم تماثل المعلومات.

المحور الثاني: الظروف التي تتم فيها الصفقة:

إذ يُشترط أن تكون هذه الظروف طبيعية (عادية)، فالصفقات التي تتم مثلاً في ظل ظروف التصفية لا تعبّر عن القيمة العادلة، لأنّ البائع يكون مجبراً على البيع، وكلّما زاد ضغط الوقت للعثور على مشترٍ كلّما زاد التحريف في القيمة العادلة.ويجب تنفيذ إعادة التقييم بشكل دوري بما يحقّق عدم اختلاف القيم المسجّلة جوهرياً عن تلك التي ستتحدّد باستخدام القيمة العادلة في تاريخ الميزانية؛ أي يعتمد تكرار إعادة التقييم على التغيرات في القيمة العادلة لعناصر المباني والآلات والتجهيزات موضع إعادة التقييم. فعندما تختلف القيمة العادلة للأصل المعاد تقييمه بشكل جوهري عن قيمته المسجلة فإنّه يصبح من الضروري إعادة التقييم؛ إذ تواجه بعض عناصر المباني والآلات والتجهيزات تغيّرات متقلبة كبيرة في قيمتها العادلة، وهذا يتطلّب إعادة تقييم سنوية. ولا يكون تنفيذ إعادة التقييم ضرورياً بالنسبة لعناصر المباني والآلات والتجهيزات التي لا تواجه تغيّرات كبيرة في قيمتها العادلة. وبدلاً عن ذلك، يكفي تنفيذ إعادة التقييم كل ثلاث أو خمس سنوات.وعندما تحدث إعادة التقييم هذه يتم تسجيل الزيادة في القيمة في حقوق الملكية إذا لم يكن هناك– سلفاً– فائض إعادة تقييم، في حين يتم تسجيل الانخفاض على أنّه مصروفات تخصّ الفترة الجارية. أمّا الاهتلاك المتراكم، إمّا أن يعاد احتسابه بما يناسب التغير في القيمة الإجمالية للأصل حتى تكون القيمة المسجّلة للأصل مساوية للقيمة المعاد تقييمها، أو يستبعد في مقابل إجمالي القيمة المسجّلة للأصل وصافي القيمة المقدّرة لقيمة الأصل المعاد تقييمها.

وعندما تدرج عناصر المباني والآلات والتجهيزات بقيم إعادة التقييم يجب الإفصاح عن الأساس المستخدم لإعادة التقييم، وتاريخ سريان إعادة التقييم، وما إذا كان قد استدعى الأمر اشتراك أي مقيّم مستقل. كما يجب الإفصاح عن القيمة المدرجة لكل مجموعة من الأصول، والتي كانت ستدرج في القوائم المالية لو أدرجت بموجب المعالجة المفضّلة؛ أي اهتلاك تكلفة الأصل الثابت التاريخية، إضافةً إلى الإفصاح عن فائض إعادة التقييم. كما تقوم المنشأة بالإفصاح عن المعلومات الخاصة بالمباني والآلات والتجهيزات التي انخفضت قيمتها. إضافة إلى ذلك، فقد أشار المعيار المحاسبي الدولي رقم (16) إلى أنّه عند إعادة التقييم للأصول الثابتة من أجل تأسيس قيمتها العادلة، فإنّ القيمة العادلة يتم تحديدها باستخدام دليل يستند إلى السوق بوساطة التقييم الذي يقوم به عادةً مقيمون مهنيون مؤهلون. وفي حالة عدم وجود دليل يستند إلى السوق، يتم تأسيس القيمة العادلة باستخدام طريقة التكلفة الاستبدالية المخفّضة أو الخاضعة للاهتلاك.[15]

وترى الباحثة– بناءً على ما سبق ذكره– أنّ العوامل الأساسية عند تقييم الأصول الثابتة للشركة، هي الاختيار الصحيح لطريقة التقييم والتطبيق المهني المحترف لتلك الطريقة.

النتائج والمناقشة :

بناءً على نتائج تفريغ العينة قامت الباحثة بتحديد الطريقة المتبعة في تقييم الأصول الثابتة في الشركات المساهمة السورية، وتحديد الصعوبات التي تحدّ من إمكانية إعادة التقييم للأصول الثابتة في هذه الشركات.

– اختبار الفرضية الأولى:تعتمد الشركات المساهمة السورية في تقييم الأصول الثابتة على طريقة التكلفة.

1– تتحدد القيمة الدفترية للأصل الثابت في المنشأة عند القياس الأولي له لدى الاعتراف به كأصل ثابت على أساس طريقة التكلفة.

جدول رقم (1) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار الوسط الحسابي للطريقة الأولى

Test Value = 3								
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
Upper	Lower							
1.9982	1.8638	1.93103	.000	57	57.535	98.6%	0.255	4.93

يبين الجدول رقم (1) أن قيمة المتوسط الحسابي للطريقة بلغت /4.93/ وهي ترتفع عن متوسط المقياس وبفرق معنوي وبفارق /1.931/ عند درجة حرية /57/ وهي توافق الإجابة موافق إلى حد كبير جداً على مقياس ليكرت، كما بلغت أهميتها النسبية /98.6%/، وبالتالي فإن القيمة الدفترية للأصل الثابت في المنشأة عند القياس الأولي له لدى الاعتراف به كأصل ثابت تتحدد وبدرجة كبيرة جداً على أساس طريقة التكلفة.

2–تتحدد القيمة الدفترية للأصل الثابت بعد القياس الأولي على أساس قيمة إعادة التقييم التي تعكس القيمة العادلة للأصل في تاريخ إعادة التقييم مطروحًا منها مجمع الإهتلاك.

جدول رقم (2) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار الوسط الحسابي للطريقة الثانية

Test Value = 3								
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
Upper	Lower							
-.0156-	-.8809-	-.44828-	.043	57	-2.075-	51%	1.64	2.55

يبين الجدول رقم (2) أن قيمة المتوسط الحسابي للطريقة بلغت /2.55/ وهي تنخفض عن متوسط المقياس وبفرق معنوي وبفارق /-0.45/ عند درجة حرية /57/ وهي توافق الإجابة موافق إلى حد متوسط على مقياس ليكرت، كما بلغت أهميتها النسبية /51%/، وبالتالي فإن القيمة الدفتري للأصل الثابت بعد القياس الأولي تتحدد بدرجة متوسطة على أساس قيمة إعادة التقييم التي تعكس القيمة العادلة للأصل في تاريخ إعادة التقييم مطروحاً منها مجمع الإهتلاك.

وعموماً ومن خلال المقارنة بين قيم المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية يمكننا القول أن الطريقة المتبعة في تقييم الأصول الثابتة في الشركات المساهمة السورية المدروسة هي أن القيمة الدفترية للأصل الثابت في المنشأة عند القياس الأولي له لدى الاعتراف به كأصل ثابت تتحدد وبدرجة كبيرة جداً على أساس طريقة التكلفة.

- اختبار الفرضية الثانية:تعاني الشركات المساهمة السورية من صعوبات تحد من إمكانية إعادة التقييم للأصول الثابتة.

1- صعوبة توفير سوق منتظمة للأصول الثابتة بسبب عدم وجود أرقام قياسية متخصصة للكثير من الأصول الثابتة.

جدول رقم (3) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار الوسط الحسابي للسؤال الأول

Test Value = 3								
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
Upper	Lower							
1.6287	1.1989	1.41379	.000	57	13.175	88.2%	0.82	4.41

يبين الجدول رقم (3) أن قيمة المتوسط الحسابي للسؤال بلغت /4.41/ وهي ترتفع عن متوسط المقياس وبفرق معنوي وبفارق /1.41/ عند درجة حرية /57/، وتوافق الإجابة موافق إلى حد كبير جداً على مقياس ليكرت، وبلغت أهميته النسبية /88.2%/، وبالتالي فإن عدم توفير سوق منتظمة للأصول الثابتة بسبب عدم وجود أرقام قياسية متخصصة للكثير من الأصول الثابتة يشكل إحدى الصعوبات التي تحد من إمكانية إعادة تقييم الأصول الثابتة وبدرجة كبيرة جداً.

2- صعوبة توفير سوق منتظمة للأصول الثابتة بسبب التقدم التكنولوجي السريع في الآلات والمعدات.

جدول رقم (4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار الوسط الحسابي للسؤال الثاني

Test Value = 3								
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
Upper	Lower							
1.2872	.7128	1.00000	.000	57	6.973	80%	1.09	4.00

يبين الجدول رقم (4) أن قيمة المتوسط الحسابي للسؤال بلغت /4.00/ وهي ترتفع عن متوسط المقياس وبفرق معنوي وبفارق /1/ عند درجة حرية /57/، وتوافق الإجابة موافق إلى حد كبير على مقياس ليكرت، وبلغت أهميته النسبية /80%/، وبالتالي فإن عدم توفير سوق منتظمة للأصول الثابتة بسبب التقدم التكنولوجي السريع في الآلات والمعدات يشكل إحدى الصعوبات التي تحد من إمكانية إعادة تقييم الأصول الثابتة وبدرجة كبيرة.

3-صعوبة الحصول على قيمة سوقية لأصل مشابه للأصل محل التقييم لعدم وجود قيمة سوقية للأصل.

جدول رقم (5) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار الوسط الحسابي للسؤال الثالث

Test Value = 3								
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
Upper	Lower							
.9751	.5422	.75862	.000	57	7.019	75.2%	0.82	3.76

يبين الجدول رقم (5) أن قيمة المتوسط الحسابي للسؤال بلغت /3.76/ وهي ترتفع عن متوسط المقياس وبفرق معنوي وبفارق /0.76/ عند درجة حرية /57/، وتوافق الإجابة موافق إلى حد كبير على مقياس ليكرت، وبلغت أهميته النسبية /75.2%/، وبالتالي فإن عدم الحصول على قيمة سوقية لأصل مشابه للأصل محل التقييم لعدم وجود قيمة سوقية للأصل يشكل إحدى الصعوبات التي تحد من إمكانية إعادة تقييم الأصول الثابتة وبدرجة كبيرة.

4-ارتفاع تكلفة إعادة تقييم الأصول الثابتة.

جدول رقم (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار الوسط الحسابي للسؤال الرابع

Test Value = 3

95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
Upper	Lower							
.5181	-.1387-	.18966	.252	57	1.156	63.8%	1.25	3.19

يبين الجدول رقم (6) أن قيمة المتوسط الحسابي للسؤال بلغت /3.19/ وهي ترتفع عن متوسط المقياس وبفرق معنوي وبفارق /0.19/ عند درجة حرية /57/، وتوافق الإجابة موافق إلى حد متوسط على مقياس ليكرت، وبلغت أهميته النسبية /63.8%/، وبالتالي فإن ارتفاع تكلفة إعادة تقييم الأصول الثابتة يشكل إحدى الصعوبات التي تحد من إمكانية إعادة تقييم الأصول الثابتة وبدرجة متوسطة.

5- الاحتكار والاتفاقيات بين البائع والمشتري تحدّ من الوصول إلى القيمة العادلة للأصل.

جدول رقم (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار الوسط الحسابي للسؤال الخامس

Test Value = 3								
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
Upper	Lower							
-.0859-	-.7762-	-.43103-	.015	57	-2.501-	51.4%	1.31	2.57

يبين الجدول رقم (7) أن قيمة المتوسط الحسابي للسؤال بلغت /2.57/ وهي تنخفض عن متوسط المقياس وبفرق معنوي وبفارق /-0.43/ عند درجة حرية /57/، وتوافق الإجابة موافق إلى حد قليل على مقياس ليكرت، وبلغت أهميته النسبية /51.4%/، وبالتالي فإن الاحتكار والاتفاقيات بين البائع والمشتري تحدّ من الوصول إلى القيمة العادلة للأصل لا يشكل إحدى الصعوبات التي تحد من إمكانية إعادة تقييم الأصول الثابتة.

6- القبول بمبدأ إعادة التقييم للأصول الثابتة قد يدفع باتجاه إعادة التقييم للأصول غير الملموسة أو تقييم الموارد البشرية مما يزيد من المشاكل المحاسبية ونقاط الخلاف.

جدول رقم (8) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار الوسط الحسابي للسؤال السادس

Test Value = 3								
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
Upper	Lower							

Test Value = 3								
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
Upper	Lower							
.2541	-.4610-	-.10345-	.565	57	-.579-	58%	1.36	2.90

يبين الجدول رقم (8) أن قيمة المتوسط الحسابي للسؤال بلغت /2.90/ وهي تنخفض عن متوسط المقياس وبفرق معنوي وبفارق /-0.10/ عند درجة حرية /57/، وتوافق الإجابة موافق إلى حد متوسط على مقياس ليكرت، وبلغت أهميته النسبية /58%/، وبالتالي فإن القبول بمبدأ إعادة التقييم للأصول الثابتة قد يدفع باتجاه إعادة التقييم للأصول غير الملموسة أو تقييم الموارد البشرية مما يزيد من المشاكل المحاسبية ونقاط الخلاف يشكل إحدى الصعوبات التي تحد من إمكانية إعادة تقييم الأصول الثابتة بدرجة متوسطة.

7-قلة المعايير والضوابط التي تحكم عملية إعادة التقييم.

جدول رقم (9) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار الوسط الحسابي للسؤال السابع

Test Value = 3								
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
Upper	Lower							
.8125	.1875	.50000	.002	57	3.204	70%	1.18	3.50

يبين الجدول رقم (9) أن قيمة المتوسط الحسابي للسؤال بلغت /3.50/ وهي ترتفع عن متوسط المقياس وبفرق معنوي وبفارق /0.50/ عند درجة حرية /57/، وتوافق الإجابة موافق إلى حد كبير على مقياس ليكرت، وبلغت أهميته النسبية /70%/، وبالتالي فإن قلة المعايير والضوابط التي تحكم عملية إعادة التقييم يشكل إحدى الصعوبات التي تحد من إمكانية إعادة تقييم الأصول الثابتة بدرجة كبيرة.

8-عدم وجود مقيمين مهنيين ومحترفين (شركات أو مكاتب تقييم) ممّا يخضع عمليات التقييم للحكم الشخصي.

جدول رقم (10) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار الوسط الحسابي للسؤال الثامن

Test Value = 3								
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
Upper	Lower							

Test Value = 3								
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
Upper	Lower							
1.0627	.4201	.74138	.000	57	4.620	74.8%	1.22	3.74

يبين الجدول رقم (10) أن قيمة المتوسط الحسابي للسؤال بلغت /3.74/ وهي ترتفع عن متوسط المقياس وبفرق معنوي وبفارق /0.74/ عند درجة حرية /57/، وتوافق الإجابة موافق إلى حد كبير على مقياس ليكرت، وبلغت أهميته النسبية /74.8%/، وبالتالي فإن عدم وجود مقيمين مهنيين ومحترفين (شركات أو مكاتب تقييم) ممّا يخضع عمليات التقييم للحكم الشخصي يشكل إحدى الصعوبات التي تحد من إمكانية إعادة تقييم الأصول الثابتة بدرجة كبيرة.

9- صعوبة فهم وتفسير متطلّبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (16).

جدول رقم (11) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار الوسط الحسابي للسؤال التاسع

Test Value = 3								
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
Upper	Lower							
.0640	-.3743-	-.15517-	.162	57	-1.418-	56.8%	0.83	2.84

يبين الجدول رقم (11) أن قيمة المتوسط الحسابي للسؤال بلغت /2.84/ وهي تنخفض عن متوسط المقياس وبفرق معنوي وبفارق /-0.16/ عند درجة حرية /57/ وتوافق الإجابة موافق إلى حد متوسط على مقياس ليكرت، وبلغت أهميته النسبية /56.8%/، وبالتالي فإن فهم وتفسير متطلّبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (16) يشكل إحدى الصعوبات التي تحد من إمكانية إعادة تقييم الأصول الثابتة بدرجة متوسطة.

10- ضعف ميل الإدارة نحو تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (16) بغرض تحسين المركز المالي.

جدول رقم (12) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار الوسط الحسابي للسؤال العاشر

Test Value = 3								
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
Upper	Lower							
.3570	-.2536-	.05172	.736	57	.339	61%	1.16	3.05

يبين الجدول رقم (12) أن قيمة المتوسط الحسابي للسؤال بلغت /3.05/ وهي ترتفع عن متوسط المقياس وبفرق معنوي وبفارق /0.05/ عند درجة حرية /57/، وتوافق الإجابة موافق إلى حد متوسط على مقياس ليكرت، وبالتالي فإن ضعف ميل الإدارة نحو تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (16) بغرض تحسين المركز المالي يشكل إحدى الصعوبات التي تحد من إمكانية إعادة تقييم الأصول الثابتة بدرجة متوسطة.

11- نقص الإمكانيات المادية اللازمة للإفصاح عن الأصول الثابتة بمايتماشى مع متطلّبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (16).

جدول رقم (13) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار الوسط الحسابي للسؤال الحادي عشر

Test Value = 3								
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
Upper	Lower							
.1833	-.5971-	-.20690-	.293	57	-1.062-	55.8%	1.48	2.79

يبين الجدول رقم (13) أن قيمة المتوسط الحسابي للسؤال بلغت /2.79/ وهي تنخفض عن متوسط المقياس وبفرق معنوي وبفارق /-0.21/ عند درجة حرية /57/، وتوافق الإجابة موافق إلى حد متوسط على مقياس ليكرت، وبالتالي فإن نقص الإمكانيات المادية اللازمة للإفصاحعن الأصول الثابتة بما يتماشى مع متطلّبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (16) يشكل إحدى الصعوبات التي تحد من إمكانية إعادة تقييم الأصول الثابتة بدرجة متوسطة.

12- ضعف برامج التعليم المحاسبي في التعريف بمتطلّبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (16).

جدول رقم (14) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار الوسط الحسابي للسؤال الثاني عشر

Test Value = 3								
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
Upper	Lower							
.8963	.1382	.51724	.008	57	2.732	70.4%	1.44	3.52

يبين الجدول رقم (14) أن قيمة المتوسط الحسابي للسؤال بلغت /3.52/ وهي ترتفع عن متوسط المقياس وبفرق معنوي وبفارق /0.52/ عند درجة حرية /57/، وتوافق الإجابة موافق إلى حد كبير على مقياس ليكرت، وبلغت أهميته

النسبية /70.4%/، وبالتالي فإن ضعف برامج التعليم المحاسبي ف يالتعريف بمتطلّبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (16) يشكل إحدى الصعوبات التي تحد من إمكانية إعادة تقييم الأصول الثابتة بدرجة كبيرة.

الاستنتاجات والتوصيات :

الاستنتاجات:

1-إن الطريقة الأفضل والمتبعة في تقييم الأصول الثابتة في الشركات المساهمة السورية المدروسة هي طريقة التكلفة.

2- إن إعادة تقييم الأصول الثابتة في الشركات المدروسة يؤثر على تحسين قدرتها الاقتراضية، ويجعلها أكثر احتمالاً لأن تعاني انخفاضاً في تدفقاتها النقدية.

3- يساهم التقدم التكنولوجي السريع في الآلات والمعدات، إضافةً إلى وجود أرقام قياسية متخصصة للأصول الثابتة في إعادة تقييم الأصول الثابتة في الشركات المدروسة.

4- إن ارتفاع تكلفة إعادة تقييم الأصول الثابتة وقلة الضوابط والمعايير يحد من إمكانية إعادة تقييمها في الشركات المدروسة.

5- إن خضوع عمليات التقييم للحكم الشخصي بسبب عدم وجود مقيمين مهنيين ومحترفين في الشركات المدروسة يحد من إمكانية إعادة التقييم.

6- إن الجهل بمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم /16/، وما ينتج عنه من ضعف ميل الإدارة نحو تطبيقه في الشركات المدروسة، يحد من إمكانية إعادة تقييم الأصول الثابتة.

7- إن نقص الإمكانيات المادية اللازمة للإفصاح عن الأصول الثابتة في الشركات المدروسة بما يتماشى مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم /16/ يحد من إمكانية إعادة التقييم.

التوصيات:

1- يجب على الشركات المساهمة السورية تحديد الطريقة المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية على أساس القياس ومفهوم المحافظة على رأس المال بما يحقق لها درجات عالية من الملاءمة والوثوق بالبيانات.

2- يجب على الشركات المساهمة السورية العمل على إعادة تقييم أصولها الثابتة لتجنب تحويل الثروة من الشركة إلى أصحاب الدين، والتقليل من عدم تماثل المعلومات بين الشركة والمستخدمين الخارجيين، إضافةً إلى تحسين قدرتها الاقتراضية.

3- يجب على الشركات المساهمة السورية إعادة التقييم لأصولها الثابتة وعلى نحوٍ دوري بما يحقق عدم اختلاف القيم المسجلة جوهرياً عن تلك التي ستحدد باستخدام القيمة العادلة في تاريخ الميزانية.

4- العمل على توفير سوق منتظمة للأصول الثابتة من خلال ايجاد أرقام قياسية متخصصة للأصول الثابتة، وتحقيق التقدم التكنولوجي السريع في الآلات والمعدات.

5- العمل على تخفيض تكلفة إعادة تقييم الأصول الثابتة.

6- تحديد القيمة السوقية للأصل الثابت من اجل الحصول على قيمة سوقية لأصل مشابه للأصل محل التقييم.

7- إلغاء الاحتكار والاتفاقيات بين البائع والشاري بما يحقق الوصول إلى القيمة العادلة للأصل الثابت.

8- تحديد المعايير والضوابط التي تحكم عملية إعادة التقييم للأصول الثابتة.

9- تأمين مقيمين مهنيين ومحترفين بما يضمن عدم خضوع عمليات التقييم للحكم الشخصي.

10- تفسير متطلبات المعيار المحاسبي رقم (16)، وتشجيع إدارة الشركات على تطبيقه لتحسين مركزها المالي.

11- الاهتمام ببرامج التعليم المحاسبي وتطويرها لما لها من أهمية في التعريف بمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (16).

المراجع:

1- LANDSMAN, W., *Fair Value and Value Relevance: What Do We Know?*, Sponsored by the Institute of Chartered Accountants of England and Wales, University of North Carolina, 2006, 1.

2- SLIOGERIENE, J., *Property Valuation in Enterprises: Fair Value and Sustainability Issues*, Environmental Research, Engineering and Management, No 2(44), 57-68, 2008, 62.

3- MISSONIER-PIERA, F., *Motives for Fixed Assets Revaluation: An Empirical Analysis with Swiss Data*, ESSEC-Business School,2006, 7.

4- HERRMANN, D, SAUDAGARAN, S & THOMAS, W., *The Quality of Fair Value Measures for Property, Plant, and Equipment*, 2007, 1.

5- ALEXANDER, D., ARCHER, S., *International Accounting/ Financial Reporting Standards*, CCH Incorporated, Chicago, AWaltersKluwerCompany, 2006,27.

6- JAGGI, B. TSUI, J., *Management Motivation and Market Assessment: Revaluation of Fixed Asset*, Journal of International Financial Management & Accounting, 12(2),2002, 160-187.

7- WANG, Z. *Upward Revaluation of fixed Assets*, Journal of Business & Economics Research, Volume 4, Number 1., 2006, 3

8- ZHAI, Y. *Asset Revaluation and future firm operating performance: evidence from New Zealand*, Lincoln University, New Zealand, 2007, 2.

9- صيام، وليد ذكريا؛ سريع، عادل محمد، *مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بتطبيق قواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة*، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد الواحد والعشرون، العدد الأول،2007, 1

10- SLIOGERIENE, J. *Property Valuation in Enterprises: Fair Value and Sustainability Issues*, Environmental Research, Engineering and Management, No 2(44), 2008, 57-68.

11- طاحون، محمد عبد الحميد، *إعادة تقييم الأصول الثابتة بالزيادة بين السماح والمنع مع الإشارة لمصر*، مجلة البحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مارس 2001، 33-85.

نقلا عن: الداعور، جبر إبراهيم، عابد، محمد نواف،*إعادة تقييم الأصول الثابتة في فلسطين "دراسة ميدانية"*، مجلة جامعة الأزهر-غزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2008، المجلد العاشر، العدد الأول.

12- حماد، طارق عبد العال، *موسوعة المعايير المحاسبية (3)*، الدار الجامعية، 2006, 153-154

13- حماد، طارق عبد العال، *موسوعة معايير المحاسبة: شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والمصرية*، الجزء الثاني، 2001، 214-267.

14- BROWN, P., IZAN, H., LOH, A. *Fixed Asset Revaluations and Managerial Incentives, Abacus*, 1992, 36-57

15- INTERNATIONAL ACCOUNTING STANDARDS BOARD (IASB), *International Accounting Standard IAS 16, Property, Plant, and Equipment* , IASC. Para.1998, 31-38